# أزمة حادة بين مجلس محافظة بابل ودائرة الآثار والتراث فيها

**"وظيفة الآثار والتراث، بينة ومعروفة ولها مدياتها الخاصة، والتعامل معها ومع الأرض والمنشآت التي تقوم عليها يستلزم خصوصية لها اعتباراتها المختلفة والمتميزة في التعامل مع المواقع المدنية الأخرى وهذا هو جوهر الخلاف بين مجلس محافظة بابل وادارتها من جهة ودائرة الاثار والتراث فيها وهذا تقرير بتفاصيل هذا الخلاف..."**

بابل / مكتب المدى

## إتهامات متبادلة ، والنتيجة.. آثار بابل في خطر!

قالت د. مريم عمران مديرة دائرة الآثار والتراث في بابل للمدى بان المحافظة ارسلت كتابا تطالب فيه دائرة الاثار والتراث بالاستجابة لرغبة المحافظة في تخصيص دور الاستراحة التابعة لدائرتنا دوراً تابعة للمحافظة لاستيعاب الوفود الرسمية الزائرة. وابتدأت المحافظة بعمل سياج B.R.C واجراء تقسيمات للدور. واخطر ماني الامر حفر اعمدة للاسيجة في المدينة الاثارية ووجود دار استراحة في المدينة مخالف لكل القوانين والانظمة والضوابط المعمول بها في مثل هذه المدينة في العراق والعالم كله واذا رغبت المحافظة بوجود اماكن ضيافة خاصة بها فارض المحافظة واسعة، على ان لايتعارض ذلك مع الوظائف الخاصة بالاثار والتراث.

وعن موقف وزارتي الثقافة والسياحة بهذا الشأن قالت د. مريم عمران:

رفض مجلس الوزراء ووزارتا الثقافة والسياحة ودائرة الآثار والتراث مقترح المحافظة لانشاء مشاريع سياحية الا بعد التنسيق والتشاور مع دائرة الاثار وانه لايمكن التصرف بها وتغيير وظائفها كتراث عالمي، وهي مثل مدن اشور والحضر.

### اجتماع مشترك بين المحافظة ومجلسها ودائرة الاثار والتراث

وبسبب الازمة الحادة بين الطرفين، تم عقد اجتماع مشترك بين المحافظة ومجلسها وبين دائرة الاثار والتراث وحضرته المدى من اجل معرفة اخر التطورات في قضية استغلال المدينة الاثارية لضيافة الوفود الزائرة الى المحافظة. واكدت د.مريم عمران مديرة دائرة الاثار والتراث في الاجتماع: جميع المرافق الموجودة في المدينة تابعة للدائرة قانونيا ودستوريا ومحاولات المحافظة ومجلسها مخالفة للقوانين والضوابط. والاصرار على ذلك يمثل تجاوزاً على المعايير الدولية المعروفة عن المدن الاثارية.

ان بابل مدينة عالمية وعليكم مسؤولية تاريخية في المحافظة عليها ونحن مع بناء منشآت سياحية ولكن خارج حدود المدينة الاثارية. وما موجود من دور ومكاتب ومبان نحن بحاجة لها والاستفادة منها كمرافق تراثية ومكاتب ومراكز للدراسات الاثارية ولكل ماله صله مع تاريخ هذه المدينة ثقافياً وفنياً.

حق دائرة الاثار في اقامة دعوى ضد المجلس

وقال الاستاذ قصي الطائي مسؤول لجنة التخطيط في المجلس: لايمكن اقامة منشأ او ترميم دور ومرافق في المدينة الاثارية ومن حق دائرة الاثار قانونيا ودستوريا اقامة دعوى قضائية ضدنا. ونحن نعرف حدود المدينة وبالامكان: انشاء مانريد بعيداً عنها وعلينا ان نتذكر وجود لجنة دولية مشكلة من قبل اليونسكو لتحديد الاضرار التي لحقت بالمدينة بسبب الاحتلال وستنظم اليونسكو مؤتمرا في تشرين الثاني لدراسة عودة بابل الى المدن المشمولة بصفات التراث العالمي، ولايجوز اجراء أي عمل الا بعد موافقة دائرة الاثار. واطالب بايقاف العمل في البناء والترميم فوراً كما ان انشاء السياج الامني، لحق اضراراً كبيرة بالمدينة.

### مايحصل في بابل جريمة تخريب بحق الانسانية

اما المهندس قاسم الجراح رئيس لجنة المشاريع في المجلس فقال: مايجري في بابل الاثارية جريمة تخريب بحق الانسانية والتراث العالمي، وهو امر مخجل وجريمة. وعلى المجلس اتخاذ قرار فوري لايقاف التدمير القصدي. والمسؤول الاول عن ذلك هو السيد نائب المحافظ. واكد السيد قاسم الجراح: لجنة المشاريع لا تعلم بما يجري وانا المسؤول المباشر عن المشاريع ولا ادري كيف تم صرف ١٥٪ من كلفة المشروع الخاص بتخريب بابل الاثارية، لذا لابد من ايقاف العمل واتخاذ قرار شجاع، كما ان الانشاءات الجديدة لم تكن ضمن المواصفات المعمارية المعروفة.

وقال المهندس محمد المسعودي رئيس المجلس: شاهدت اضراراً نتيجة للاحتلال ومنها الخنادق وحصر التلال ورأينا كسرات اثارية في الاسيجة المعمولة والمحشوة بتراب التلال المحمول بالشفلات، وما اردنا عمله هو تنظيم الحدائق وتجديد الانارة وسقي الاثار وتنظيف المدينة. ولا بد لي من القول ان د.مريم عمران اعترضت على اجراء اية تحويرات او بناء او ترميم في المدينة الاثارية. واشعر باحترام عال لها لانها متخصصة وتعرف تفاصيل وظيفتها جيداً وانا متضامن معها من اجل منع التخريب والتدمير الذي يتم بلا ادراك لما تنطوي عليه هذه الافعال. اننا نعمل لاخراج المدينة من حاضنتها الحضارية وكاننا على خطى الطاغية عندما نريد ان نجعل منها مكانا للاستراحات.

### لايجوز استبعاد دائرة الآثار

وأشار السيد زيد وتوت مسؤول اللجنة الأمنية إلى إن دول العالم تتباهى بما موجود لديها من معالم تاريخية واثارية وتعمل من اجل تحويلها الى مصدر مهم للدخل القومي. كما لاتسمح بتغيير وظائفها التاريخية والثقافية. وأنا استغرب من محاولات المجلس لاستبعاد دائرة الآثار والتراث من مناقشات الخطط والنوايا، لاسيما إننا نستمع لرأي دائرة مسؤولة. وعقب السيد مرتضى محمد متسائلاً: هل بإمكاننا استغلال بناية مدرسة تابعة إلى وزارة التربية وتحويلها إلى دار ضيافة ؟ فكيف الحال مع دائرة الآثار ؟ علينا حماية المدينة من كل ما يلحق بها من الأضرار والإصرار على وظيفتها الضيافية يعني تجاوزاً على القانون والدستور.

### السور الأمني أخطر انتهاك للمدينة

كان اخر المتحدثين السيد رئيس المجلس الذي طالب بضرورة حضور نائب المحافظ السيد حسون الفتلاوي لمناقشة القضية معه وأضاف قائلا سنعمل معا من اجل ايقاف هذا المشروع لحين التوصل الى حل منطقي ومقبول.

### إصرار على العمل ومطالبته بفتح المدينة

واكد السيد سعد يحيى عضو مجلس المحافظة ان مايجري من عمل وبناء هو خارج المدينة التاريخية؟؟ وقال نحن نعمل وعملنا قائم ومستمر لترميم وبناء دور الضيافة. واشار الى ضرورة فتح المدينة امام المواطنين وما تصر عليه د.مريم مخالف للقانون والدستور!!

وقال احد الاثاريين رفض الكشف عن اسمه: السور الأمني هو اخطر مايجري الآن في المدينة الاثارية بعد انسحاب قوات التحالف حيث تم حفر خنادق بعمق ٥ أمتار وذلك لوضع الأعمدة الكونكريتية مع ملاحظة غياب الخبرة لدى العمال الذين جاءوا من المساطر. إنهم يحفرون الأرض وعليك أن تتوقع ما يظهر في أثناء ذلك ونحن نرى ولا نستطيع عمل شيء... إنها مجزرة ولابد من محاسبة أصولية لمن أدى إلى هذه النتائج الكارثية

### نيات لاستغلال المباني لمصالح خاصة

وقدم السيد حسون الفتلاوي نائب المحافظ جوابا مكتوبا على سؤال المدى تضمن التشكيك بجدوى ما يروج له البعض من اعضاء المجلس وموظفي دائرة الآثار والتراث. لان هذه الابنية مازالت قيد الترميم وهي مكونة من دور عديدة ومطعم كبير وقاعة مناسبات وبحيرة اسماك مرصوفة بالحجر وكراجات مع حدائق كبيرة تعرضت للهلاك بسبب الاهمال وعدم سقيها وهذه كانت مستغلة من قبل الرئيس المخلوع لاغراضه الشخصية وتعرضت هذه المرافق المهمة للاهمال والسرقة بعد سقوط النظام ولوقت قريب كانت دائرة الآثار عاجزة عن حمايتها بعد انسحاب قوات التحالف ولم تستطع الدائرة تحريك ساكن من اجل استثمار ما موجود بعد ترميمه. والاضرار الموجودة في المدينة بسبب وجود القوات الاجنبية فيها وما نقوم به هو اعادة الحياة لهذه الابنية والمرافق وكانت هذه المحاولة زلزالاً لاحق طموحات وآمال بعض من موظفي دائرة اثار بابل والذين يرومون استغلالها كدائرة وربما للسكن"والله اعلم "لان الابنية يسيل لها لعاب كل من له مصلحة شخصية ولا يفكر بالغرض العام، لان النظام السابق بناها وفق احدث التصاميم المعمارية وجعل منها جنة الله على الارض ونريد تغيير وظيفتها من خاصة الى عامة ولكن للاسف الشديد هناك من يخاطب الجهات العليا ويروج لغير ذلك من اجل استغلالها لمصالح خاصة وقضية استثمارها لم يبت بها والامر متروك للسيد المحافظ ومجلس المحافظة.

وكتب لنا المهندس حسين علي محمد المعموري مؤكداً ان ما حصل الان مع المدينة الاثارية يمثل تجاوزاً واعتداء اكثر خطورة من تجاوزات القوات المحتلة التي الحقت اضراراً كبيرة بالمدينة. لان المنطقة التي يسعى المجلس والمحافظة لاستثمارها سياحيا وترفيهيا تقع على جسر بابل وسور برج بابل والجنائن المعلقة ومايتبعها من اثار وهي منطقة مهمة واقول بشكل واضح وصريح بان لا فرق بين النظام السابق والحالي لانهما استهدفا المدينة الاثارية وما يحصل الان استثمار سيئ وسلبي للوظائف الموكولة للمدينة وهي متعارضة مع اراء كل الاثاريين ورجال التاريخ ولا فرق بين سارق الاثار والذي يحرم المختص من استظهار الاثار والكشف عما هو مخفي في الداخل. وما يثير الدهشة هو اصرار المحافظة ومجلسها لاستغلال هذه المواقع خلافا لما هو عليه في القوانين والاعراف وينطوي الاصرار المستمر على تجاهل لاراء الدائرة والوزارة ومجلس الوزراء ومازلنا نمنع الكثير من العراقيين من استثمار اراضيهم ولاغراض مختلفة لانها واقعة ضمن حدود المدينة الاثارية واشار المهندس حسين المعموري مؤكدا انشغاله باعداد خارطة للمدينة يوضح فيها الجسر البابلي وسور برج بابل والجنائن المعلقة وبقية الاثار الملحقة بها والقريبة منها والواقعة ضمن مشروع الاستغلال الرسمي لها ونشرها ضمن مواقع الانترنيت لتوفير دعم عالمي من اجل ابطال ماتريده المحافظة.

وقال الاستاذ احمد الناجي: نطمح إلى عودة مدينة بابل الاثارية الى وظائفها المعروفة والابتعاد عن الفعاليات ذات الطابع السياحي والترفيهي وعدم تحويلها الى منطقة للضيافة لان ذلك يلحق بها اضرارا كبيرة وكما لابد من التشاور مع دائرة الاثار والتراث والقبول بوجهة نظرهم لانهم جهة الاختصاص المسؤولة بشكل مباشر امام القوانين والدستور. وبالامكان الاستفادة من مناطق كثيرة ذات طابع سياحي للاهداف التي تسعى اليها المحافظة

واكد الفنان د.مكي عمران بان مايجري الان هو تخريب قصدي لابد من ايقافه لان تحرير المدينة الاثارية من قوات الاحتلال قادها الى احتلال اخر بسبب عدم ادراك اهمية المكان... واعتقد بان بابل الاثارية واية منطقة اخرى لاتحتاج الى اختلاف في الرأي وانما صفتها تكفيها لتوفير الصيانة والحماية لها وعلى المنظمات الثقافية والفنية تفعيل دورها من اجل دعم محاولات دائرة الاثار لايقاف المجزرة وطالب الفنان اقبال محمد عباس بتضافر جهود العديد من منظمات المجتمع المدني ذات الوظائف الثقافية مثل الجمعية العراقية لحماية الثقافة وجمعية حماية الموروث المعماري وغيرها.. ارتفاع الصوت لايكفي،بل ضرورة توفر عوامل داعمة ومساعدة لمنع الانتهاكات لبابل الاثارية وارفع صوتي بوصفي رئيسا لجمعية حماية تراث الحلة من اجل الحفاظ على الوظائف الخاصة بالمدينة الاثارية وعدم التفريط بها لان خسارتنا ستكون كبيرة جداً...

### لابد من حماية مدينة بابل

وقال د. هديب غزالة رئيس قسم الآثار في كلية الاداب/ جامعة بابل:-

مدينة بابل اكبر مدن العالم القديم اذ يبلغ محيطها زهاء ثمانية عشر كيلو متراً ومساحتها حوالي عشرة ملايين م٢ ومن هذه الارقام نرى ان هناك ابنية عديدة لم يتم استظهارها في هذه المدينة بسبب ظروف وعوامل عديدة منها بشرية ومنها طبيعية. ومنذ التنقيبات الاولى التي اجراها الالمان في المدينة عام ١٨٩٩ م وحتى يومنا هذا لم يتم تنقيب كل معالم المدينة الاثارية ومع هذا فقد اصبح اسم بابل رمزا لحضارة وادي الرافدين واسما عالميا يدل على تلك الحضارة بين حضارات العالم القديم والحديث على حد سواء.

ومن هذه المقدمة نرى انه لابد لنا من ان نهتم مجددا بالتنقيب الاثاري للمدينة لكونها تمثل وجها مشرقاً للحضارة العراقية القديمة ويجب ان نسعى الى ان تكون بابل واحدة من اهم المراكز الحضارية الرئيسية لدى منظمة اليونسكو العالمية التي لها شروط وضوابط في ذلك وعلينا ان نستعيد هيبتها الاثارية وثقلها العالمي وجعلها مركز استقطاب للعلماء والباحثين والبعثات الاثارية العالمية. وبالتالي تصبح بابل قبلة انضار العالم من جديد كما هو معمول به في مواقع عديدة من العالم مثل مدينة برسي بولس عاصمة الحضارة الفارسية القديمة في إيران. اذ ان تلك المدن حافظت على قيمتها وأهميتها الاثارية أولا من خلال اهتمام الدولة فيها وعدم تشييد أي مرفق فيها تقلل من قيمتها الاثارية ولهذا بقيت ضمن الممتلكات الثقافية المعتمدة في منظمة اليونسكو وعلينا ان نستفاد من تجارب دول العالم في هذا المجال في المحافظة على المواقع الاثارية يعتبر مهمة وطنية لأنها تعتبر تراثا إنسانيا يجب العناية به وكذلك فانها تعد مصدرا من مصادر الدخل القومي في جلب السياح اما اذا أضيفت إليها بعض الإضافات التي لاتمت بصلة فسنرى ان هناك فتوراً سيحدث من قبل الزائرين والهواة والمختصين على حد سواء اذ تعتبر تلك المواقع من الناحية العلمية والاثارية مواقع مخربة، ومن هنا فعلينا ان نبحث في كيفية حماية بابل الاثارية والتوسع في العمل العلمي الاثاري فيها وليس تحويلها الى مرفق ترفيهي يمكن بناؤه في أراض مجاورة لها أي خارج حدود المدينة الاثارية وهذا ماناه في بلدان العالم التي تهتم بالآثار الوطنية ولعل من أهمها مصر وايران وتركيا وسوريا واليونان وبقية بلدان العالم التي فيها مراكز للحضارات القديمة لأنها لها وعي بقيمة موروثها الحضاري النفيس الذي هو موروث للإنسانية باكملها.

وقال الدكتور احمد مجيد الجبوري /قسم الاثار كلية الاداب / بابل

الماضي وسيلتنا لوعي الحاضر ومعرفة المستقبل

في كل المجتمعات المتحضرة والدول المتقدمة يكون الاعتناء بالاثار شيء جميل وكبير ومقدس لأنهم يعتبرون ذلك ارثهم الحضاري الذي يتمجدون ويتغنون به.

مهما كان ذلك الارث ضئيلا والذين لايملكون فانهم يفعلون المستحيل ليكون لهم جذر وحضارة اصيلة ليتفاخروا بها، والاخرون يستعيرون اثار الدول العظيمة كالعراق ومصر يعرضون في متاحفهم اثارها ويحافظون عليها، لماذا نحن لسنا مثلهم او ادنى منهم؟.

نحن نكره الاثار والاثاريين (حفاري القبور) ونعتبرها اوثاناً واصناماً وشركاً، وحتى لو افترضنا جدلا صحة ذلك، اليس الاجدر بنا الحفاظ عليها لكي نتعظ ونتعلم وان تبقى الاثار شاخصة امامنا لكي لا نخطأ هذا في اقل تقدير من وجهة نظر المتزمتين لكي ندرس هذه الحضارات القديمة ونتعلم منها، وهذا ماأورده القران الكريم (سأتلو عليكم نبأ الاولين) .

اما من وجهة نظر المثقفين والمتعلمين الاحرار الذين لا يفرقون بين العلم والدين لان كليهما واحد او احدهما يكمل الاخر فنقول لقد أسيء للاثار في القديم كثيراً وخصوصا بابل التي قلبها الله مرة وقلبها النظام السابق مرة والاحتلال مرة. فلقد حولت بابل سابقا الى فنادق ونواد ترفيهية واصبحت ساحة للرقص والطبل والزمر ودخول قوافل المتزوجين لاقامة الدبكات العربية، ثم دمرت معماريا واضافوا عليها الطابوق والاسمنت وحفروا حولها خنادق الماء فزادوا الطين بلة مما ادى الى ارتفاع مناسيب المياه الجوفية فيها.

تعلمنا ونحن طلاب في قسم الاثار في ثمانينيات القرن الماضي من اساتذتنا الاجلاء واذكر منهم المرحوم الاستاذ الكبير رضا الهاشمي بالحفاظ على الاثر وان قيمته في قدمه فلا يجوز صيانته الا بنفس مادته ولايجب ادخال الوسائل والمواد الحديثة عليه، واوصانا عندما نذهب بسفرة علمية الى الاثار او عندما نعمل في التنقيب ان ننتبه كثيرا اين نضع اقدامنا لكي لانهدم الجدران ولا نعبث بالاثار لانها في عرف العلماء مقدسة لايجب المساس بها وعلمونا بان فهم الحاضر والتنبؤ والتخطيط للمستقبل قائم على دراسة وفهم الماضي.

من واجبنا كمثقفين وكآثاريين وكأساتذة جامعة ان نصرخ بأعلى أصواتنا كلا للتهديم، كلا للعبث، كلا للمخربين والجهلة، نعم للحفاظ على اثارنا وتراثنا فهي ليست ملكاً للعراقيين بل هي ارث للإنسانية جمعاء، فهي (بابل) صاحبة أكمل وافضل القوانين المعروفة في العالم (قانون حمورابي) وأخيرا نقول، اتقوا الله يا ألو الالباب، وعلينا ان نصبر على عاديات الزمن وحسبنا الله ونعم الوكيل.

## كتابة على الحيطان

# العراقي وسيكولوجيا المستقبل

عامر القيسي

عادة ما يتم اكتشاف الحقائق الكبرى من ثنايا التفصيلات الصغيرة غير المنظورة في يوميات الحياة وهمومها، ومن عادتي ان اتخذ المواقف والتزم الآراء من خلال هذه التفصيلات العاكسة نمط الحياة وهي عادة ما تكون الاقرب للحقيقة.

في جلسة عائلية يرفض طالب ابتدائي تحضير واجباته المدرسية البيتية، وبفضول سألته عن سبب رفضه فأجاب طالب الصف السادس الابتدائي (هل أبقى حيا حتى امتحانات البكلوريا؟)، هذا الجواب قادني كي ادس أنفي في رؤية الناس أيامهم القادمة، لذلك سألت زوجتي ان كانت تفكر في مستقبل عائلتنا كاضافة غرفة للدار او مشروع سفرة ترفيهية لاحدى دول الجوار العزيزة على قلوبنا فما كان منها الا ان ردعتني كعادتها وقالت (يا سفرة يا غرفة دخلي الله يسترنا من المفخخات والهاونات) وتواصلاً مع هذا الاستقصاء سألت زميلا لي، بخبث، ان كان يفكر في جمع مقالاته ودراساته في كتاب خاص وعرضت عليه استعدادي لكتابة مقدمة الكتاب وقلت له متحمساً، سيكون هذا الكتاب توثيقاً غير مسبوق لاحداث ما بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣، قابلني الزميل بكل برود ولا مبالاة ادهشتني وقال بلا حماسة (بسيطة اذا كان لنا عمر لمثل هذا المشروع).

اجابات قادتني للعديد من الاسئلة المشابهة للميكانيكي الذي صلح سيارتي وذبحني بالمقلوب ولصاحب الاسواق الذي أتبضع منه بالاجل ولابني الذي اصر على ترك الدراسة بسبب الظروف ولبائع الفواكه الذي غالباً ما يضع لي قطعة زائدة (دكة ميزان) وهو يقول لي ساخراً (اعتبرها حسنة ليوم القيامة).

اجوبة اكتشفت من خلالها ان العراقي لم يعد يحفل كثيراً بالمستقبل وان اهتماماته تنصب بشكل رئيسي على قضاء يومه بسلام، وتواصلا مع هذه الاجواء اكتشفت ايضاً ان الاعلام العراقي يلعب دوراً مهماً في خلق وتمويل هذه السيكولوجية المرعبة، فكل من ناقشتهم عن سبب رؤيتهم سوداوية المستقبل قالوا من دون مواربة (الموت تقرأه في الصحف وتراه في الفضائيات وتسمعه عبر التصريحات والاذاعات، الكل يتحدثون عن الموت بطريقة توحي وكأن الموت يقف امام ابواب منزلنا وان حياتنا هي الاستثناء والموت هو القاعدة) احدهم قال لي: حين اغادر منزلي صباحاً للعمل اتأمل وجه زوجتي واطفالي لانني اعتقد بان لا عودة لي للبيت مرة ثانية، ولتأكيد هذه الرؤية سألت طبيبة في احد مستشفياتنا ان كان لها رؤية للمستقبل فما كان منها الا ان سخرت من سؤالي واجابت (هذه نكتة الموسم).

السؤال هو: كيف نبني عراقاً بمواطنين لا يكترثون بالمستقبل؟

ان الايمان بالمستقبل يعني الابداع والعمل المتواصل والترابط بين خطط الحاضر والمستقبل وايقاد الخيال وخلق الممكنات، معظم هؤلاء الناس بطريقة او باخرى لا يفكرون بهذه الكيفية وهم ضحايا التوجهات الاعلامية التي تقدم الموت على طبق من ذهب باعتباره حقيقة لا يمكن الخلاص منها وان الموت نازل فوق رأسك في اية لحظة وفي أي مكان وفي رمشة عين.

وامام هذه المعطيات الواقعية فاننا بحاجة لاعلام من نمط اخر يقول لنا صراحة ما يجري لكنه في المقابل يقول لنا اننا نستطيع بناء حياة جديدة بل اننا نقوم بها فعلاً وان الصراع الحالي هو صراع بين قوى تريد دفن العراق وقوى تريد نهوضه بين قوى الظلام وقوى النور.

ان من يريد ان يبني المستقبل عليه ان يبني اولاً ناساً يؤمنون به ولكي يؤمنوا به عليهم ان يقتنعوا به ولكي يقتنعوا به ينبغي له ترسيخ فكرة المستقبل في ادهلن الناس افراداً وجماعات يجب ان يدرك الجميع ان في مقابل الموت والخراب هناك بناء واعمار وناس يعملون لخلق مستقبل مغاير للعراق والعراقيين غير الموت والتدمير، وهذه مهمة تتحمل وزرها مؤسسات الاعلام والتربية والعائلة.

# دراسة شملت ٢٢ الف أسرة: أربعة ملايين عراقي من غير الآمنين غذائياً!

## ٤٧٪ سيواجهون خطر الفقر الغذائي و٦٩٪ يعانونه

بغداد/ كريم الحمداني

تهدف الدراسة التحليلة عن الامن الغذائي والفئات الهشة في العراق التي وضعها خبراء برنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة مكتب العراق بالتعاون مع الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الى فهم واضح لمشاكل الفقر والامن الغذائي التي تواجه العراقيين في الوقت الحاضر ولتحديد مجالات الحلول وتوفير المعلومات التي تعين راسمي السياسات.

واستبانت الدراسة اكثر من "٢٢" الف اسرة اختيرت من "٩٨" قضاءاً في "١٦" محافظة من محافظات الوسط والجنوب ومحافظة السليمانية من اقليم كردستان، وجرى تحليل سبعة مؤشرات اساسية هي التقزم ونقص الوزن والهزال، ونسبة السكان الاكثر فقراً الذين ينفقون اقل من "١٥" دولاراً شهرياً ومعدلات الاعتماد على مواد الحصة التموينية ودليل استراتيجيات التدبير الغذائي والدخل الى جانب مؤشر التنوع الغذائي لتحديد غير الامنين غذائياً ولتحديد مستويات الفقر وقسوة المعاناة في فقدان الامن الغذائي وفي ضوء البيانات التي تم جمعها حاولت الدراسة الاجابة عن الاسئلة الاتية.

من هم غير الآمنين غذائياً؟

يمكن القول ان حالة عدم الامن الغذائي تتركز بين الاسر منخفضة الدخول ممن يعيشون في المناطق الريفية حيث شكل هؤلاء ما نسبته ٦٩٪ من غير الامنين غذائياً في العراق ذوي مستوى التنوع التغذوي الافقر او الذي يقع عند حافة الفقر اما ارباب مثل هذه الاسر فان ٢٦٪ منهم عاطلون و٢٥٪ يعملون جزئياً في المجالات الزراعية بصفة مؤقتة كما ان ١٥٪ منهم عمال زراعيون وتشكل النساء نسبة منخفضة من قوة العمل ١٤٪ ضمن فئات سن العمل من "١٦-٦٠" سنة كما يقع الاطفال ضحية لعدم الامن الغذائي ووجدت الدراسة ان معدل الاطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن في الأسر غير الامنة غذائياً ٣٣٪ ويواجه الاطفال في الاعمار المبكرة بين "١٢-٢٣" شهراً اخطار التعرض لسوء التغذية المزمن بشكل اكثر خطورة اما سوء التغذية الحاد في العراق فقد وصل الى المستوى التحذيري حيث يعاني ٩٪ من الاطفال من اثاره ولقد لوحظ ان نسبة الاصابة الاعلى ١٣٪ بالهزال ظهرت عند الاطفال بين "٦ الى اقل من ١٢" شهراً من العمر تليه نسبة ١٢٪ عند الاطفال بعمر "١٢ الى ٢٣" شهراً.

### لماذا اصبح هؤلاء غير آمنين غذائياً؟

اجابت الدراسة بان عقوداً من الاضطرابات والحصار الاقتصادي تسببت في اثار خطيرة على العراقيين فقد نتج عن تلك الظروف زيادة في معدلات البطالة والامية الى جانب فقدان بعض الاسر لايراداتهم الاجرية كما ان فقدان الامن الغذائي في العراق لا يعود الى نقص في انتاج الغذاء على المستوى الوطني فحسب انما بالفشل في امكانية تامين اتاحة غذاء كاف على مستوى الاسرة ايضاً، واستخلصت الدراسة أن فقدان الامن الغذائي في العراق مرتبط باثار عدد من العوامل المزمنة وتفاعلاتها المعقدة منها ضعف البنى التحتية نتيجة الاضطرابات واعمال العنف التي طالت معظم البنى التحتية في قطاعات عديدة في العراق التي ادت الى استمرار معاناة الناس مع زيادة تفاقم مشاكل المياه والصرف الصحي فقد اظهرت الدراسة ان ٢٢٪ من الاقضية الافقر حالاً تعتمد في الحصول على المياه من خلال وسائط النقل المختلفة كمصدر رئيسي لمياه الشرب مقارنة بـ٤٪ للاقضية الافضل حالاً كما يعتمد ١٨٪ من سكان المناطق الفقيرة على الانهار والجداول مقارنة بنسبة ٨٪ لسكان الاقضية الافضل.

وبينت الدراسة ان البطالة تعد مشكلة رئيسية في العراق فالمهارات ورأس المال البشري للفقراء محدودة جداً وهناك مشاكل خطيرة تواجه الفقراء في دخولهم سوق العمل الحالي اذ ان الوضع الامني السائد لا يشجع على استقطاب مثل هؤلاء لسوق العمل مع ان خلق فرص العمل يعد مفتاحاً لتقليل التعرض لمشاكل فقدان الامن الغذائي في العراق فقد يقود توفر فرص العمل في القطاعين العام والخاص الى تحسين البنى التحتية والتحويلات النقدية للاسر العراقية الفقيرة.

واوضحت الدراسة ان لمستويات تعلم الافراد تأثير على اتاحة الغذاء لهم حيث ان الاكثر تعلماً منهم له قابلية المواءمة مع مختلف الظروف الصعبة حيث تتزايد احتمالية حصولهم على عمل.

واشارت الدراسة الى ان نظام توزيع المواد التموينية بالبطاقة ما زال هو المؤشر الرئيس للدلالة على استقرار الامن الغذائي في العراق اذ ان ١٥٪ من العراقيين يعيشون في فقر مدقع وما ينفقه الفرد الواحد منهم يومياً يقل عن نصف دولار في حين تبلغ قيمة المواد الغذائية للبطاقة التموينية لشهر اعداد الدراسة تموز ٢٠٠٥ "١٢" دولاراً فان نظام توزيع المواد التموينية للفقراء ولغير الامنين غذائياً تشكل والى حد كبير المصدر الرئيس للمواد الغذائية لذا يجب الحذر عند وضع آليات الحماية الاجتماعية لاستهداف تلك الفئات كذلك يجب المتابعة والمراقبة الدقيقة لاسعار السوق مما سيؤدي الى تعزيز قدرة صانعي السياسات على اتخاذ مجموعة اجراءات من شأنها تخفيض الاثار السلبية لزيادات الاسعار المفاجئة على تلك الفئات.

### كم عدد غير الآمنين غذائياً؟

اظهرت الدراسة ان ما يزيد قليلاً على اربعة ملايين نسمة هم غير الامنين غذائياً وهم بأمس الحاجة الى مختلف انواع المساعدات الانسانية بما في ذلك مدهم بالمواد الغذائية على الرغم من تسلمهم المواد التموينية، وهذا المؤشر يعكس زيادة على نسبة صنفوا ضمن الفقر الشديد في مسح الحالة الغذائية الذي نفذه برنامج الاغذية العالمي والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في الفصل الاخير من عام ٢٠٠٣ التي قدرت حينها بـ١١٪ وان هناك "٨,٣" مليون نسمة سيضافون الى مجموعة غير الامنين غذائياً اذا ما حرموا من مواد الحصة التموينية وان ٤٧٪ من المجتمع سيواجهون مشاكل حقيقية في امنهم الغذائي اذا ما قطعت عنهم مواد الحصة التموينية دون تقويم متأن لحاجاتهم.